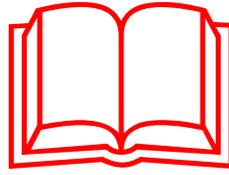


الإنزياح النحوي في شواهد الكتاب

شعر زهير بن أبي سلمى أنموذجا

Linguistic Displacement In Witnesses Of Al Kitap
In The Example Of Poetry Of Zuheyr B. Abi Sulma



المؤلف: د. عبدالحليم عبدالله، كلية الاهليات، جامعة ماردن، آرتقلو، lccn-n2013012944، تركيا.

Author: DR. Abdulhalim ABDULLAH, Faculty of theology, Mardin Artuklu University, lccn-n2013012944, TURKEY.

ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0002-5298-9741>

Dr.halim40@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/29

تاريخ القبول: 2020/04/15

تاريخ النشر: 2020/05/11

لتوثيق هذا المقال:

عبدالحليم عبدالله، الانزياح النحوي في شواهد الكتاب شعر زهير بن أبي سلمى أنموذجا، مجلة التراث، العدد 01، المجلد العاشر، أبريل 2020، ص 409، ص 428.

TO CITE THIS ARTICLE:

Abdulhalim ABDULLAH, Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. Abi Sulma, **AL TURATH Journal**, issue 01, volume 10, April 2020, p409, p428.

Open Access Available On:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>



المؤلف المرسل: عبدالحليم عبدالله، الإيميل: dr.halim40@gmail.com Sender Author Abdulhalim ABDULLAH, e-mail:

ملخص

جعل النحاة الشعر العربي في عصر الاحتجاج إلى جانب القراءات القرآنية في المستوى الأول من مستويات السماع، الذي يمثل الأصل الأول؛ ولكن الالفت للانتباه أن الأشعار التي وسعتها كتب النحاة وحفلت بها كان ذات انزياح عن أصلهم الثاني المرجوح، وهو القياس.

غير أن النحاة عند التطبيق جاؤوا إلى ذلك المسموع وراحوا يبحثون له عن تخريج؛ إذا لم يوافق قواعدهم التي تعدوها وقاسوا عليها في النحو، ورموا بعضه بالشذوذ، وخطّوا بعضه الآخر، معللين ذلك بتعليقات مختلفة، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما بال النحاة قد جعلوا السماع أصلاً راجحاً ثم خطّوا المسموع! وما بالهم ضعفوا المتكلم إذا كان جاهلياً كزهير بن أبي سلمى المشهور بتلقيحه لشعره لحول كامل حتى وُصف بأنه من عبيد الشعر وأنه صاحب الحوليات!

يهدف هذا البحث إلى إعادة النظر في القاعدة النحوية من خلال القول بتضافر القرائن في النص اللغوي من خلال دراسة شواهد زهير بن أبي سلمى في الكتاب، وموقف إمام النحاة (سيبويه) من أشعاره.

الكلمات المفتاحية: كتاب سيبويه؛ الانزياح النحوي؛ الشاهد الشعري؛ زهير بن أبي سلمى.

Summary

Grammarians made Arabic poetry within the time frame of the age of protest along with Qur'anic readings in the first level of this origin listening), but it is interesting to note that the poems provided by the grammar books kept them in contradiction with the second possible origin, the analogy.

However, in term of practical application, the grammarians came to the audiologist and began to look for him to change, because it didn't fit their grammar rules which they have made it as standard structures, as they was doing for all unfitted patternes by saying, it is irregular for ones and special situations for the others .

To be specific, the ideal question to be asked here is, why grammarians did the listening patterns as standard firstly then said about it as irregular?

Why did they weaken the people living in the pre-islamic age of jahiliyyah like Zuhair ibn Abi Salma who was well known for his revisions forb poems throughout all year long which led to be called as poetrys bondsman and the annual editor\ poet

This research aims to reconsider the grammatical rule by saying the concerted clues in the linguistic text by studying the evidence of Zuhair ibn Abi Sulma in the book, and the position of the Imam of grammar (Sabwah) of his poems.

Keywords: Book Sabwah; exit grammar ; poetic witness; Zuhair bin Abi Sulma.

مقدمة

استُخدمَ مصطلح الانزياح في علم الدلالة؛ للتعبير عن خروج الدلالة عن معناها الحقيقي إلى معنى مستفادٍ من السياق، لكنني اقتضت مصطلح (الانزياح) في هذا البحث؛ وسميته الانزياح النحوي للدلالة على معنى الخروج عن القاعدة النحوية العامة.

وقد أجمع النحاة في أصولهم - كما أسلفنا - على أنّ المسموع الذي يُوثَّقُ بفصاحته حجةً في اللغة، فشهِل ذلك عندهم: النص القرآني والحديث الشريف - على اختلافهم فيه - وكلام العرب: نثرهم وشعرهم إلى أن فسدت السلائق وتسرب اللحن إلى الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر.¹

ولا شك بأن زهير بن أبي سلمى من الشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم، فهو من فحول الشعراء الجاهليين، ومن المشهود لهم بتنقيح الشعر وإعادة النظر فيه حولا كاملا، حتى سُمي شاعر الحوليات.

والذي رأيته أن النحاة قلّما استشهدوا بالشعر لإثبات قاعدة، بل أكثرها من الاستشهاد بالشعر عندما رأوا أن هذا الشعر قد انزاح عن القاعدة التي فعّدها، وقد وجدت لزهير في كتاب سيبويه بضعة عشر شاهدا شعريا، اقتضت الشواهد النحوية منها على أحد عشر، وهي كلها تمثّل عدولا عن القاعدة، فإذا رجعنا إلى أصول اللغة والنحو وجدنا مشكلة فمال بالنا نحكم على الأصل المسموع بأنه شاذ؟! وإذا اختلف هذا المسموع من الشعر والمسموع من الكلام النثري وجدنا أنفسنا أيضا في مشكلة أخرى وهي أنّ النحاة جمعوا بين لغات أدبية: لغة الشعر والحديث والقرآن من جهة ولغة الكلام التواصلي بين العرب من جهة أخرى، وهل كان الجمع بين هذين المستويين من اللغة جمعا موفقا؟

وفيما يأتي أورد القضايا الإحدى عشرة التي تضمّنتها أبيات زهير في الكتاب:

القضية الأولى: العطف على التوهم

عرفَ النحاة ظاهرة العطف على التوهم منذ أيام الخليل وسيبويه، واختلفوا بشأنها، واضطرت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على التوهم، كما جعلها فريقٌ ثالث حملا على المعنى، لأنّ مصطلح التوهم لا يتناسب وجمال الآيات القرآنية.²

والشاهد في ذلك قول زهير:³

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

وصف سيبويه لغة الشاهد براوية الجرّ بأنّها لغة رديئة، وغلط، وقال: "وهذه (ولا سابق شيئا إذا كان جائئا) لغة رديئة، وإنما هو غلط"⁴ ولكن لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نوهها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول⁵ فحملوه على ليسوا بمُصلِحين، ولستُ بمدركٍ.⁶ والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا.⁷

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁸ فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا⁹ والذي ذهب إليه الخليل أن العامل لما كان وقوعه متكررا في مثل هذا الموضع، عطفَ على محلِّ معموله وإن لم يقع العامل على المعمول في هذين المثالين.

وتساءل الفراء: "كيف جُزِمَ (وأكن)، وهو مردود على فعل منصوب؟ فأجاب: بأنَّ (الفاء) لو لم تكن في (فأصدق)، لكانت مجزومة، فلما رُدَّت (وأكن)، رُدَّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه "الفاء"¹⁰ وذهب أبو عبيدة " إلى جزم (وأكن) على موضع "الفاء في (فأصدق)، وموضعها الجزم على جواب التمني"¹¹

وأنشده سيبويه ما قَوَّى به ما ذكره من أنه يعطف على شيء يقدر وإن لم يلفظ به، وشيء يعطف على ما كان يجوز استعماله في موضع المعطوف عليه، قول صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً¹²

وقال الأخوص اليربوعي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بين غرابها¹³

وإنما خفض (سابق وناعب) وليس قبلهما مخفوض؛ لأنه يجوز أن تقول: لست بمدرك ما مضى، وليسوا بمصلحين، فتقع الباء فيهما ويكثر في موضعهما من خبر ليس الباء، فحملها في الخفض على ما كان يستعمل.¹⁴

ومثله قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل.¹⁵

"قرأ غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَا أَحْرَثْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ بِالْجُزْمِ فَقِيلَ: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم أصدق ويُسمَّى العطف على المعنى، ويُقال له في غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو أصدق ومحل الجزم؛ لأنَّه جواب التحضيض ويجزم بإن مقدرة وإنَّه كالعطف على ﴿مَنْ يُصَلِّ لِلَّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾¹⁶ بِالْجُزْمِ... وبعدُ فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأنَّ المَنصُوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟"¹⁷

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

وقال المبرد: "إنّ حروف الجرّ لا تعمل مضمرّة، وروى (سابقًا) و(تابعًا) بالنصب ونسب إلى سيبويه: أنه روى بالجرّ سماعًا عن العرب، رغم ضعفه وبُعده".¹⁸

والذي أريد قوله: كيف للنحاة أن يحكموا على نصوص من فصيح الكلام: نثره وشعره، وجرى على مثلها بعض آيات الذكر الحكيم بالضعف أو اللغة الرديئة! بل هو فصيح يُحتج به وإن لم يوافق قواعد النحاة، فعلى النحاة أن يقعدوا قواعد جديدة توافق هذا المسموع.

القضية الثانية: رفع المضارع في جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء

يقتضي عمل أدوات الشرط الجازمة جزم فعلين مضارعين، الأول منهما فعل الشرط والثاني جواب الشرط، وهذا أمر لا خلاف فيه، لكن ثمة شواهد شعرية ونثرية وقع فيها جواب الشرط مرفوعا، فذهب النحاة في الجواب مذاهب؛ ففريق منهم ذهب إلى أن هذا الجواب ليس بجواب للشرط، وإنما هو قرينة مؤخّرة من تقديم تدلّ على جواب الشرط، والجواب محذوف لدلالة القرينة عليه، وهذه خلاصة مذهب سيبويه ومن تابعه، وذهب فريق آخر إلى أن المذكور جواب الشرط؛ لكنّه على تقدير الفاء الرابطة لجواب الشرط؛ التي متى وقع الفعل المضارع بعدها وجب رفعه؛ وهذه خلاصة مذهب المبرد ومن تابعه، فقال: "قوله (يقول) على إرادة الفاء على ما ذكرت لك"¹⁹ وذهب فريق ثالث من متأخري النحاة إلى أن فعل الشرط إن كان ماضيا كان جزم الجواب جوازا، وللمتكلم أن يجزم أو أن يرفع، وإن كان فعل الشرط مضارعا وجب جزم فعل الجواب في مثل هذه الحال، وما جاء من مضارع جوابا مرفوعا سبقه مضارع في فعل شرط؛ فإنما هو من قبيل الضرورة الشعرية، قال ابن مالك في جواب الشرط الجازم: "وإذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحا للشرطية لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط، فالأولى خلوه منها، ويجوز اقترانه بها؛ فإن خلا منها وصدر بمضارع جزم، سواء كان الشرط مضارعا نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾²⁰ أو ماضيا كقوله

تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾²¹ وقول الفرزدق:

دَسَّتُ رسولا بأن القوم إن قَدروا عليك يَشْفُؤوا صدورا ذات توغِير

وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيا، أو منفيا بلم، وبقلة إن كان غير ذلك... وقول أبي صخر:

وليس المعنى بالذي لا يَهِيحُه إلى الشوق إلا الهاتفت السَّواجِعُ

ولا بالذي إن بان عنه حبيبه يقول - ويخفي الصبر - إني لجانحُ

وقول الآخر:

فإن كان لا يُرضيك إلا مرَدِّي إلى قَطْرِي لا إخالك راضيا

وقول الآخر:

وإن بُعدوا لا يأمنون اقترابه تَشْفُؤَ أهل الغائب المِتَنظُرُ²²

والشاهد في الكتاب قول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ²³

والشاهد فيه أنه رفع (يقولُ) ولم يجعله للشرط في اللفظ، وجعله في تقدير التقدم، كأنه قال: يقول لا غائبٌ مالي إن أتاه خليلٌ. وقال ذو الرمة:

وأني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

أي: ناظر متى أشرف، فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً... وقد يقال: إن أتيتني آتاك، وإن لم تأتني أجرك، لأن هذا في موضع الفعل المجزوم؛ فكأنه قال: إن تفعل أفعل".²⁴

والذي أراه أن التركيب لا يحتاج إلى تقدير سبويه ولا إلى تقدير المبرد، والأقرب إلى روح اللغة وفصاحتها مذهب ابن مالك الذي جعل الجزم جوازاً، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت.

القضية الثالثة: نصب الاسم بفعل يفسره فعل مذكور بعده

الاشتغال أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه عاملٌ مشتعلٌ عن نصبه بضميره، أو نصب المتصل بضميره، بحيث لو تفرغ له لنصبه، ويسمى هذا الاسم "مشغولاً عنه"، يجب نصب المشغول عنه بفعل محذوف وجوباً إن وقع بعد ما يختص بالدخول على الأفعال، ويجب رفعه إن وقع بعد ما يختص بالدخول على الأسماء كإذ الفجائية، أو قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويجوز نصبه ورفعُه فيما سوى ذلك.²⁵

والشاهد في الكتاب قول زهير:

لا الدارَ غيَّرها بَعْدِي الأنيسُ ولا بالدارِ لو كَلَّمْتُ ذا حاجةٍ صَمَمٌ²⁶

الشاهد فيه أنه نصب (الدار) بفعل يفسره (غيَّرها) كأنه قال: لا غيَّرَ الدارَ غيَّرها. يقول لم يغير الدار عما عرفها به بعد الأنيس عنها، غيرتها الأمطار والأرواح مع بعد الأنيس عنها، ويروى: لا الدارَ غيَّرها بعد الأنيس.²⁷ والسؤال الذي يطرح نفسه:

لم تقدير الفعل في هذا الموضع وقد ورد مثله كثير في كلام العرب وفي القرآن الكريم! كما في قوله تعالى في سورة التكوير: ﴿إِذَا

السَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ اتَّكَدَّرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ
وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ

وَإِذَا الْجَنَّةُ أُرْفَتْ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴿ {سورة التكوير 1-14}

والمعروف أن الكثير لا يحتاج إلى تأويل ولا يقاس على غيره بل يُقاس عليه؛ لكن النحاة يقولون: إن أدوات الشرط لا تباشر الاسم - ما عدا لولا - فإن باشرت الاسم أوجبوا تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وقاسوا على (إذا) الشرطية (إذا) الظرفية، وقدروا فعلاً بعدها أيضاً، وفي هذا التقدير نظر، لأنه كثير في كلام العرب.

القضية الرابعة: وقوع المصدر حالا

والشاهد في الكتاب قول زهير:

فَلَأَيًّا بَلْأَيِّ مَا حَمَلْنَا وَوَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرٍ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ²⁸

فالتقدير فيه: فلأيا بلأبي حملنا، وما زائدة، ولأيا: بطاء وجهدا، فكأنه قال: مجهودين حملنا وليدنا، ومبطئين حملنا وليدنا، ويقال: التأت عليه الحاجة إذا أبطأت.²⁹ وقد منع الأخفش ركبًا زيد جاء لبعدها عن العامل،³⁰ وأجازه أبو العباس ثعلب والزمخشري وشارحه ابن يعيش: "اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال، فيقال: "أَتَيْتُهُ رُكُضًا"، و"قَتَلْتُهُ صَبْرًا"، و"لَقَيْتُهُ فُجَاءَةً وَعِيَانًا" و"كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً". والتقدير: أَتَيْتُهُ رَاكِضًا، وقَتَلْتُهُ مَصْبُورًا، إِذَا كَانَ الْحَالُ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ التَّاءِ فَتَقْدِيرُهُ: قَتَلْتُهُ صَابِرًا، وَلَقَيْتُهُ مُفَاجِئًا وَمُعَانِيًا، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافِهًا. فهذه المصادرُ وشبُّهُها وقعتْ موقعَ الصفة، وانتصبتْ على الحال... وكان أبو العباس يُجيز هذا في كلِّ شيء يدلُّ عليه الفعل، فأجاز أن تقول: "أَتَانَا رُحْلَةً"، و"أَتَانَا سُرْعَةً"، ولا يقال: "أَتَانَا صَرَبًا"، ولا "أَتَانَا ضِحْكًَا"، لأنَّ الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان، لأنَّ الآيَّ ينقسم إتيانه إلى سُرْعَةٍ، وإِبْطَاءٍ، وتوسُّطٍ، وينقسم إلى رُحْلَةٍ وَرُكُوبٍ، ولا ينقسم إلى الضرب، والضحك. وكان يقول: إنَّ نصب "مَشْيًا" وشبُّهه إنما هو بالفعل المقدَّر، كأنه قال: أَتَانَا يَمْشِي مَشْيًا"³¹

وأجازه أبو حيان الأندلسي، ونصَّ على المصدر قد يأتي حالا، ومجيئه حالا أكثر من مجيئه صفة، قال: ومجيء المصدر حالا أكثر من مجيئه نعتا، فمن المسموع ﴿تَمَّ ادْعُوهُنَّ بِأَتِينِكَ سَعِيًّا﴾³²، و﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾³³، ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾³⁴، و﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾³⁵، وقَتَلْتُهُ صَبْرًا، ولقِيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة، وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتَيْتُهُ رُكُضًا ومشيًا وعدوا، وطلع بغتة، وأعطيته المال نقدا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسمعا، ووردت الماء التقاطا... واختلف النحويون في تحريج هذه الكلم المسموعة وما أشبهها من المسموع: فذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة، واختلفوا: فقال الكوفيون: أنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأن أعطيت في معني نقدت، وقلت في معني: صبره، وطلع بغتة في معني: بغت بغتة. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن قبل كل مصدر منها فعلا مقدرًا هو الحال، أي: زيد طلع ييغت بغتة، وقَتَلْتُهُ أَصْبَرَ صَبْرًا، وأعطيته المال انقده نقدا وكذلك سائرهما.³⁶

وذهب ابن مالك الأندلسي إلى أن المصدر النكرة يقع حالا بكثرة، قال:

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ك «بغته زيد طلع»³⁷

"وذهب ثعلب إلى أن المصدر المنتصب في مثل هذا هو مصدر مؤكد لا حال، ويتأول الرجل باسم فاعل مما جاء بعده، فإذا قال أنت الرجل علما فهو بمنزلة: أنت العالم علما، والمتأدب أدبا، والنبيل نبلا. ويحتمل عندي أن يكون منصوبا علي التمييز، كأنه قال: أنت الكامل أدبا؛ لأن الرجل يطلق ويراد به الكامل أدبه"³⁸

"وقد يقع المصدر حالا وقد استعملت العرب ذلك كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا

فَلَا تُولُوهُمْ الْوُدَّ بَارًا﴾³⁹، أي زاحفين وقوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٠﴾ ، أي مسرين ومعلنين، وقوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾⁴¹ ، أي طائعا وكارها وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾⁴² ، أي صادقة وعادلة، وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾⁴³ ، أي كارهة، ونحو قولك (أقبل علي ركضا) و (قتله صبيرا) و (طلع بغتة) و (كلمته مشافهة) ونحو ذلك، وهو ليس بمقيس عند النحاة على كثرته، وعند المبرد هو مقيس فيما كانت الحال فيه نوعا من عاملها، فإن قلت (أقبل ركضا) جاز؛ لأن الركض نوع من الإقبال، ولو قلت (جاء بكاء وضحكا) لم يجز؛ لأن البكاء والضحك ليسا نوعا من الجيء، قال المبرد في (المقتضب): " ولو قلت: (جئته إعطاء) لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من الجيء، ولكن (جئته سعيا) فهذا جيد؛ لأن الجيء يكون سعيا، قال الله عز وجل: ﴿تَمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًا﴾⁴⁴ ورأي المبرد أسوغ من رأي النحاة، وذلك؛ لأنه كثير والكثرة تحول القاييس عليها."⁴⁵ والذي أراه أن وقوع المصدر حالا قد تواتر في الفصح المسموع من لغة العرب؛ ولذلك فلا ضير في أن يكون قاعدة يُركن إليها ويُعتدُّ بها.

القضية الخامسة: ترخيم غير المنادى

الترخيم لغة التسهيل يقال: صوت رخيم أي لين سهل، واصطلاحا: يكون في باب التصغير، وتقدم تصغير الترخيم في بابه، وفي باب النداء، وهو المقصود هنا، وهو حذف آخر الاسم في النداء، ولا يرخم مندوب لحقته علامة الندبة، أو لم تلحقه.⁴⁶ " ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخّم في غير النداء. وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علمًا. والثانية أن يكون غير مضاف. والثالثة أن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا. والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين. يقولون يا عادل، ويا جاري، لا تستنكري، ويا ثب اقبلي، ويا شارجني، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فمن الشواهد."⁴⁷

والشاهد في الكتاب قول زهير:

حَدُّوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ⁴⁸

الشاهد في البيت أنه رخّم (عكرمة) وهو غير منادى؛⁴⁹ وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يميزه في الشعر، ويعلل الأبيات، فذكر أن قوله: "خذوا حظكم يا آل عكرم"، يذهب بـ عكرم مذهب القبيلة، ففتح الميم؛ لأنه لا ينصرف، لا للترخيم.⁵⁰

رخّم المضاف إليه، وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة، وحالُه حالٌ ما رُخّم في غير النداء للضرورة؛ لأن المضاف إليه غير منادى.⁵¹

وخرّج سيبويه ما ورد من هذا النوع من الترخيم في غير النداء ضرورة، وحذف آخر المنادى المضاف نادر⁵² وأجاز الكوفيون ترخيم العلم المضاف كقول الشاعر:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي مينة فيجيب⁵³

"لا خلاف في هذا أنه ترخيم في غير النداء للضرورة"⁵⁴

"وأحازه ابن خروف، وقال ابن الضائع: هذا ضرورة، وفيه نداؤه بغير ياء، وقد سمع ترخيمه مجرورًا باللام قال الشاعر:

كلما نادى مناد منهم
يا لتيمة الله قلنا يا مال

يريد يا ماللك"⁵⁵

وإن كانت قواعد النحاة تنصّ على أنّ الترخيم يجب أن يكون في المنادى - فضلا عن شروط أخرى ذكرتها سابقا - إلا أنه قد ورد في الفصيح المسموع ترخيم غير المنادى، وعلينا إعادة النظر في شروط الترخيم.

القضية السادسة: رفع المضارع بين مجزومين

يرى النحاة أن الشرط إذا تلاه مضارعٌ مقترنٌ بالواو أو الفاء جازَ فيه وجهان: الجزمُ على العطفِ، والنصبُ على إضمار أن، أمّا إذا تلا الجواب مضارعٌ مسبوقةٌ بإحداهما فيجوزُ فيه الجزمُ والنصبُ لما سبق، والرفعُ على الاستثنا. ⁵⁶ أما "إذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب (بدلا) إن كان مجزوما، وأعربت جملته حالا - في الغالب - إن كان مرفوعا. فمثال الأول:

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا، ونارا تأججا

والثاني:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد"⁵⁷

والشاهد في الكتاب قول زهير:

"ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه
ولا يُعنها يوما من الدهر يُسأم

إنما أراد: من لا يزل مستحتملاً يكن من أمره ذلك. ولو رفع يعنها جاز وكان حسناً، كأنه قال: من لا يزل لا يعنى نفسه والشاهد في جزم (يعنها) عطفاً على فعل الشرط المجزوم، ولو رفعه فهو جائز أيضاً. ⁵⁸

لكن أسّ المعادلة في هذا كله هو المعنى، فليس الجواز ممكناً في كل موضع، إذ قد يتوجب الرفع إذا تمخض المعنى على الحالية، ومن ذلك قول السيرافي: "فأما ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك، وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشياً فعلت... وما جاء أيضاً مرتفعاً قول الخطيب:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد

وسألت الخليل عن قوله:

متى تأتنا المم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

قال: تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره من الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإمام، كما فسر الاسم الأول بالآخر. ومثله قوله:

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

إِنْ يَيْخَلُوا أَوْ يَجْبِنُوا
أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَجْفَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرَجَلِي
مَنْ كَأْتَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فقوله: يغدوا عليك بدل من لا يخلوا إن غدوهم مرجلين؛ يفسر أنهم لم يخلوا... وسألته عن قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾⁵⁹ فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، ومثل ذلك من الكلام: إن تأتينا نحسن إليك نعطك ونحملك تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلا من الأول.⁶⁰ وأعيد ما قلته من قبل: إنَّ أسَّ المعادلة في هذا كله هو المعنى، فليس الجواز ممكنا في كل موضع.

القضية السابعة: الفصل بالقسم بين ها واسم الإشارة

والشاهد في الكتاب قول زهير:

تعلّمن ها - لعمر الله - ذا قسما
فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك⁶¹

أراد: تعلمن هذا قسما ومعنى تعلمن: أعلمن وقال الأخفش: قولهم (ذا) ليس هو الخلوف عليه إنما هو الخلوف به وهو من جملة القسم والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم والجواب هو الخلوف عليه، فيقولون: (ها الله ذا لقد كان كذا وكذا).⁶²

الشاهد في تقديم (ها) قبل (لعمر الله) وحذف المبتدأ من جواب القسم وأصله: (تعلّمن لعمر الله للأمر هذا). (فالأمر) مبتدأ و (هذا) خبره فحذف المبتدأ، فبقي (تعلّمن لعمر الله هذا) ثم قدّم (ها) قبل القسم فصار (ها لعمر الله). و(تعلّمن) بمعنى أعلمن يقال تعلم كذا وأعلم كذا، ودخلت النون الخفيفة للتأكيد، و (هذا) من قولك (لأمر هذا) إشارة إلى خبر وكلام قد تقدم للمتكلم، فإذا فرغ من كلامه قال للمخاطب: تعلم والله للأمر هذا، أي للأمر هذا الذي أخبرتك به.

ويجوز أن تكون الإشارة إلى أمر يذكره المتكلم في كلام يتلو كلامه هذا، كأنه يقول: والله للأمر هذا الذي أذكره لك بعد كلامي هذا. وبيت زهير منه؛ لأنه قال بعده:

لئن حللت بجؤ في بني أسد
في دين عمرو وحالت بيننا فدك⁶³

يريد أن الجملة التي هي جواب القسم (لأمر هذا) و (الأمر) مبتدأ، وخبره (هذا) واللام تدخل على المبتدأ إذا كان جواب القسم، كما تقول: والله لزيد قائم، ولعمرو ذاهب، فحذف المبتدأ مع اللام، وقدّم (ها) قبل القسم وهي في الأصل تكون في جواب القسم كما تقدم.⁶⁴

القضية الثامنة: الفصل بين كم ومميزها بفاصل

والشاهد في الكتاب قول زهير:

تؤمُّ سناناً وكم دونه من الأرض محدودبا غارها⁶⁵

فإذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء استغني عليه السكوت أو لم يستغن؛ فاحمله على لغة الذين يستعملونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا، ولا تقول: هذا ضارب بك زيد.⁶⁶

ومثال الجر قول الآخر:

كم في بني سعد بن بكر سيدٍ ضخم الدسيعة ماجد نفاع

ومثله قول الآخر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه

"وقال الآخر:

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

وزعم بعض قدماء النحويين أن الأصل في تمييز كم الخبرية والاستفهامية النصب، ولا يكون الخفض فيهما إلا بتقدير من، كما تقدم في: على كم جذع؟ ويدل عليه ظهورها.

"وقَوَاه الخليل بأن حروف الجر قد تُضمَر وتعمل، كقوله: لاه أبوك، ولقيته أمس، تريد: بالأمس؛ لأنهم لا يستعملونه إلا بالباء؛ لأنه صار كالاسم للظرف، وقد تحذف رُبِّ، وتُبدل منها الواو. وَضَعَفَ هذا بوجوه: أحدهما: أن الأكثر في الاستفهام النصب، فأوَّلَ جَرُّهَا، والأكثر هنا الجر فلا يُؤوَّل".⁶⁷

ومثال الجر قول الآخر:

كم في بني سعد بن بكر سيدٍ ضخم الدسيعة ماجد نفاع

ومثله قول الآخر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه⁶⁸

وقد زعم قوم أنها على كل حال منونة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يضم؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه مؤكداً ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر وذلك قوله:

كم بجود مقرف نال العلاء وشريف بخله قد وضعه

وقال الآخر:

كم في بني سعد بن بكر سيدٍ ضخم الدسيعة ماجد نفاع

والقوافي مجرورة، وَقَالَ الآخر:

كم قد فاتني بطل كمي وياسر فتية سمح هضوم

وَلَا يجوز أن تفصل بين الحَافِضِ والمخفوض في الضَّرورةِ إِلَّا بحشو كالظروف وَمَا أشبهها مِمَّا لَا يعمل فِيهِ الحَافِضُ؛ كَمَا تقول: إن اليَوْمَ زيدا منطلق وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (اليَوْمِ) مَا تعمل فِيهِ (إن) لم يقع إِلَى جانبها إِلَّا مَعْمُولًا فِيهِ وَلَوْلَا أن هذه القوافي مخفوض لاختير في هَذَيْنِ البَيِّنَيْنِ الرُّفْعُ، وتوقع (كم) على مرار من الدَّهْرُ، فَتكون (كم) ظرفًا مَنصُوبًا؛ لِأَن (كم) اسمُ العَدَدِ، فهي واقعة على كل مَعْدُودٍ وتقول: كم رجلا جَاءَ؟ فَإِنَّمَا تسألُ بِمَا عَن عدد الرِّجَالِ وتقول: كم يَوْمًا لقيت زيدا؟ فتنصبها؛ لِأَنَّهَا واقعة على عدد الأَيَّامِ واللقاء العَامِلِ فِيهَا، فَكَذَا كل مُبْهَمٍ وَلَوْ قلت: كم يَوْمًا لقيت فِيهِ زيدا؟ لكَانَتْ (كم) في مَوْضِعِ رُفْعٍ، كَأَنَّكَ قلت: أعشرون يَوْمًا لقيت فِيهَا زيدا؟ إِلَّا أن (كم) في هَذَا المَوْضِعِ اسْتَفْهَامٌ، فهي في أَنَّهَا اسمٌ وَأَنَّهَا الحَرْفُ".⁶⁹

القضية التاسعة: منع اسم القبيلة من الصرف

والشاهد في الكتاب قول زهير:

بحورٍ له من عهدِ عادٍ وتبعًا⁷⁰

ثمُّدٌ عليهم من يمينٍ وأشميلٍ

فلم يصرف (عاد) و (تبع)؛ لأنه جعلهما قبيلتين ومثله:

لابتزها مبارك الجلال

لو شهد عادٌ في زمان عادٍ

قال: وتقول هؤلاء ثقيف قسي، فتجعله اسم الحي وتجعل (ابن) وصفا كما تقول: كل ذاهب. كأنه جعل الأولاد هم (ثقيف) وجعلهم حيًا، ووصفهم بأبي، فهو يشبه قولك: كل ذهاب في حمل ذاهب وهو واحد على لفظ كل لا على معناه.⁷¹

وإن مالكٌ كانت كرامٍ المعادن⁷²

أنا ابنُ أبَاةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالِكٍ

"كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث المعنى؛ كتأويل الأرض بالبقعة، وكذا القبيلة. "ولفظها مؤنث أيضا"، والحي بالبقعة أو بالجهة، وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال. بالكلمة ... فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشيء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين. إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوي؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر -على الأرجح- كتغلب، علم قبيلة؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وكذا: "تعز" علم بلد يميني ... ومثل "بغدان" علم على "بغداد"؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة وهكذا"⁷³

وَقَالَ الأَعَشَى فَجمع بين اللغتين التميميتين:

أودى بها الليل والنَّهار

ألم تروا إرما وعادا

فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ⁷⁴

ومرَّ دهرٌ على وَبارٍ

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

وكذلك ذهب السيوطي في "مَسْأَلَةُ الْقَبَائِلِ وَالْبِلَادِ وَالْكَلِمَةِ وَالْهَجَاءِ يَبْنِي عَلَى الْمَعْنَى؛ فَإِنْ كَانَ أَبًا أَوْ حَيًّا أَوْ مَكَانًا أَوْ لَفْظًا أَوْ حَرْفًا صُرِفَ، أَوْ أُمَّا أَوْ قَبِيلَةً أَوْ بَقْعَةً أَوْ سُورَةً أَوْ كَلِمَةً مُنْعً" ⁷⁵

فلم يصرف (سبأ)؛ لأنه جعله اسمًا لقبيلة حملاً على المعنى، وقال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَهَرُورًا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدَ التَّمُودِ﴾ ⁷⁶

فلم يصرف (تَمُود) الثاني؛ لأنه جعل اسمًا لقبيلة حملاً على المعنى، ثم قال الشاعر:

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْئَمِلُ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبْعَا

وقال الآخر:

لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادِ لَا بُتْرَها مَبَارِكِ الْجِلَادِ

وقال الآخر:

عَلِمَ الْقَبَائِلَ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنْ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ

وقال الآخر:

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

وقال الآخر:

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قَرِيشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

فلم يصرف (قريش)؛ لأنه جعله اسمًا لقبيلة حملاً على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم، قال الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مِنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرٌ ⁷⁷

و"صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم، ومنعه مبني على المعنى، فإن كان اسم أب نحو: معد وقيم ولخم وجدام، أو اسم حي: ك (قريش) وثقيف، أو اسم مكان: ك (بدر وثبير)، أو اسم لفظ نحو (كتب زيداً فأجاده) صرف إلا إن كان فيه مانع نحو: تغلب، فتمنعه كان اسم حي أو قبيلة؛ لموجب منع الصرف فيه؛ وقد أخطأ الزجاجي في جعله منصرفاً إذا أريد به اسم الحي، وإن كان اسم أم ك باهلة وسدوس وسلول بنت زيان بن امرئ القيس في قضاة، أو اسم قبيلة: ك مجوس ويهود، أو اسم بقعة كفارس وعمان، أو اسم كلمة نحو: كتب زيداً فأجاده، منع الصرف" ⁷⁸.

القضية العاشرة: بناء فعال على الكسر

والشاهد في الكتاب قول زهير:

وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَجَّ فِي الدَّرْعِ ⁷⁹

... يمدح بذلك هرم بن سنان. ⁸⁰ فأما الكسر على لغة أهل الحجاز فعلته فيه عند سيبويه أنه محمول على (نزال)،

و(تراك) للعدل، والبناء، والتعريف، والتأنيث. فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء حمل عليه، وقد أجرى زهير (نزال) هذا المجرى

حين خبر عنها وجعلها اسماً فقال:

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولجّ في الدّعر

قال: " وأما ما كان آخره راء، فإن أهل الحجاز، وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (برى) والحجازية هي اللغة القدمى".⁸¹

ولو منعه الصرف لامتنعت. قاله الخليل: وقد اجتمعت اللغتان: الإعراب والبناء؛ في قوله وهو الأعشى ميمون:

ألم تروا إرما وعادا أودى بما الليل والنهار

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرةً وبارٍ

فبنى " وبار" الأولى على الكسر، وأعرب (وبار) الثانية رفعًا على الفاعلية ب هلكت.

ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة، والثانية ضمير لا حرف إطلاق، ووبار فعلا ماضيا من البوار، والجملة معطوفة على هلكت، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على " وبار" المكسور والمعنى: هلكت وبارت. وقال أولاً: هلكت، على القبيلة، وثانيًا: وباروا، على أهلها. وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا. فلا شاهد فيه على لغة الإعراب. وإرم اسم قبيلة عاد.⁸²

القضية الحادية عشرة: عمل اسم الفاعل منونا

إذا كان المعمول ظاهرًا فإن كان مقرونًا بأل أو مضافًا إليه، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وبرجل حسن وجه الأخ، فالأجود الخفض، ثم النصب، ثم الرفع⁸³

والشاهد في الكتاب قول زهير:

أهوى لها أسفَعُ الحَدَّيْنِ مُطَرِّقٌ ريشَ القَوَادِمِ لم تُنصَبْ له الشبِكُ⁸⁴

وقال العجاج:

مُحْتَبِكٌ ضَحْمٌ شَتُونُ الرَّأْسِ

وقال أيضًا النابغة:

أَجَبَّ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَاْمٌ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشِ

وهو في الشعر كثير.⁸⁵

الشاهد فيه أنه نَوَّنَ (مطرق) ونصب (ريش القوادم).⁸⁶

لا شك في أن النحاة قاسوا على الفصيح من كلام العرب، وقعدوا قواعدهم، لكنّ الشواهد التي اعتمدت عليها في هذا البحث من الفصيح المسموع من كلام العرب، ولا يُشك في فصاحة قائلها، إذ هو زهير ابن أبي سلمى، واحد من عميد الشعر، صاحب الحوليات، ولا يجوز بحال وصف لغته بالضعيفة أو الرديئة، ولا سيما إذا قُوّيت من جانب آخر، كما في تعقيب سيويه على قضية العطف على التوهم؛ إذ وصف لغته بالرديئة، والذي أراه أن هذه الشواهد ليست بلغة رديئة، وإنما هي لغة بيانية، وكان على اللغويين ألا يخطئوها، بل أن يلتفتوا إلى الجانب البلاغي فيها ليجتنبوا لها عن علّة بيانية، نظرا إلى أنها تمثل مستوى عالٍ في اللغة يرتفع عن لغة الخطاب والتواصل إلى مستوى التعبير والتأثير.

وأوصي بأن تُدرس الشواهد النحوية دراسة بلاغية أسلوبية لاكتناها جوانب الجمال اللغوي فيها، وبيان سبب خروجها عن القاعدة النحوية.

إحالات البحث

- 1 يُنظر: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2: دار البيروتي، دمشق، 2006م، ص39
- 2 يُنظر: صالح قاسم محمد: ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 74 (2008): العدد الرابع والسبعون، ص85 تاريخ الوصول 10.07.2019
- <https://www.majma.org/jo/ojs/index.php/JJaa/article/download/515/114/>
- 3 سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 1/165 و 3/306 و 29/51 و 100/4 و 160/4
- 4 يُنظر: سيبويه مصدر سبق ذكره 1/160
- 5 يُنظر: سيبويه مصدر سبق ذكره 29/3
- 6 يُنظر: سيبويه مصدر سبق ذكره 1/306
- 7 يُنظر: سيبويه مصدر سبق ذكره 3/51
- 8 المنافقون : 10
- 9 سيبويه مصدر سبق ذكره 3/100-101
- 10 الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تح: عبد الفتاح الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر د.ت 160/3
- 11 البصري أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سركين، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة 1381هـ 2/259.
- 12 البيت لزهير بن أبي سلمى، يُنظر: ديوانه: 287؛ والبغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1997م 8/492، 496، 552 و 9/100، 102، 104؛ والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، عناية: أحمد ظافر كوجان، ط: لجنة التراث العربي، 1966م 1/282؛ وابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب - بيروت. د.ت 2/353، 424
- 13 الموصلي ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين: شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م 2/52، 5/68، 7/57؛ والأنصاري ابن هشام جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6: دار الفكر - دمشق 1985م، ص2/174، 5/487؛ والبغدادي 1997 2/140، 4/158، 160، 164؛ وابن جني: الخصائص، 2/356
- 14 السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1: دار الكتب العلمية، بيروت 2008م، 2/201
- 15 الروائي أبو الحسن علي بن عيسى: شرح كتاب سيبويه، تح: د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض 1998م، ص908
- 16 المنافقون : 10
- 17 ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص553
- 18 البغدادي: خزانة الأدب 9/104.
- 19 المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة. ط: عالم الكتب - بيروت. د.ت 2/70
- 20 الطلاق : 2
- 21 هود : 15
- 22 الجياني جمال الدين بن مالك الطائي: شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1990م، 4/77
- 23 سيبويه مصدر سبق ذكره 3/66
- 24 السيرافي أبو سعيد 2008 3/258
- 25 الحارم علي وأمين مصطفى: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ط: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت 2/451
- 26 سيبويه مصدر سبق ذكره 1/145

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

- 27 ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1974م 1/ 59
- 28 سيبويه مصدر سبق ذكره 195/1
- 29 السيرافي أبو سعيد 2008 259/2
- 30 الأندلسي أبو حيان التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هندراوي، دمشق: دار القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، د.ت. 85/9
- 31 الموصلي ابن يعيش: شرح المفصل، 12/2
- 32 البقرة: 260
- 33 البقرة: 274
- 34 الأعراف: 56
- 35 نوح: 8
- 36 الأندلسي أبو حيان: التذليل والتكميل، 44/9
- 37 الطائي الجبائي ابن مالك، ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون، د.ت. ص32
- 38 الأندلسي أبو حيان: التذليل والتكميل، 48/9
- 39 الأنفال: 15
- 40 البقرة: 274
- 41 آل عمران: 83
- 42 الأنعام: 115
- 43 الأحقاف: 15
- 44 البقرة: 260
- 45 السامرائي فاضل صالح: معاني النحو، الأردن- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى 2000م، 288/2
- 46 الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط1: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1998م، ص 2228
- 47 الزمخشري جار الله: المفصل في صناعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م، ص71
- 48 سيبويه مصدر سبق ذكره 271/2
- 49 ابن السيرافي 1974م 313/1
- 50 ابن السيرافي 1974م 208/1
- 51 يُنظر: ابن يعيش 376/1
- 52 الأندلسي أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص 2228
- 53 الطائي الجبائي ابن مالك شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، 1982م، ص1361
- 54 الرمائي أبو الحسن علي بن عيسى 1998، ص335
- 55 الأندلسي أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص 2228
- 56 يُنظر: الجارم علي وأمين مصطفى د.ت: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ط: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 201/2
- 57 حسن عباس: النحو الوافي، ط15: دار المعارف. د.ت 480/4
- 58 سيبويه مصدر سبق ذكره 85/3
- 59 الفرقان: 68
- 60 السيرافي أبو سعيد 2008 286/3

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

- 61 سيوييه مصدر سبق ذكره 500/3
- 62 السيرافي أبو سعيد 240/4 2008
- 63 ابن السيرافي 1974 م 224/2
- 64 ابن السيرافي 1974 م 223/2
- 65 سيوييه مصدر سبق ذكره 165/2
- 66 السيرافي أبو سعيد 487/2 2008
- 67 الأندلسي أبو حيان: التذييل والتكميل. 25/10
- 68 الطائي الجياني جمال الدين بن مالك 1982 شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. ص1704
- 69 المررد د.ت 61/3
- 70 سيوييه مصدر سبق ذكره 251/3
- 71 السيرافي أبو سعيد 21/4 2008
- 72 الطائي الجياني ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 509/1
- 73 حسن عباس د.ت 239/4
- 74 الأنصاري ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د.ت ص125
- 75 السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، ط: المكتبة التوفيقية - مصر، د.ت 124/1
- 76 هود: 68
- 77 الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1: المكتبة العصرية- بيروت 2003م 413-412/2
- 78 الأندلسي أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص883
- 79 سيوييه مصدر سبق ذكره 271/3
- 80 ابن السيرافي 385هـ 213/2
- 81 أبو سعيد السيرافي 368هـ 44/4
- 82 الجرحاوي الأزهرى خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ط1: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 2000م 346/2
- 83 يُنظر: أبو حيان الأندلسي التذييل والتكميل، 26/11
- 84 سيوييه مصدر سبق ذكره 145/1
- 85 سيوييه مصدر سبق ذكره 196/1
- 86 ابن السيرافي 1974 م 56/1

 قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

1. الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1: المكتبة العصرية- بيروت 2003م
2. الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط1: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1998م

Linguistic Displacement in Witnesses of Al Kitap In the Example of Poetry of Zuheyr b. ABI SULMA

3. الأندلسي أبو حيان التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هندراوي، دمشق: دار القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، د.ت
4. الأنصاري ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د.ت
5. الأنصاري ابن هشام جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6: دار الفكر - دمشق 1985م
6. البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1997م
7. البصري أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة 1381هـ
8. ابن جني أبو الفتح: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب - بيروت. د.ت.
9. الجارم علي وأمين مصطفى: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ط: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع. د.ت.
10. الأزهري خالد: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 2000م.
11. حسن عباس: النحو الوافي، ط15: دار المعارف. د.ت.
12. الرماني أبو الحسن: شرح كتاب سيويه، تح: د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1998م
13. الزخشي جبار الله: المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت 1993م
14. السامرائي فاضل صالح: معاني النحو، ط1: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن 2000م
15. سيويه عمرو بن عثمان: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط3: مكتبة الخانجي، القاهرة 1988م
16. ابن السيرافي: شرح أبيات سيويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر 1974م
17. السيرافي أبو سعيد الحسن: شرح كتاب سيويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1: دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م
18. السيوطي جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2: دار البيروني، دمشق 2006م
19. السيوطي جلال الدين: شرح شواهد المغني، عناية: أحمد ظافر كوجان، ط: لجنة التراث العربي 1966م
20. السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، ط: المكتبة التوفيقية - مصر. د.ت

21. صالح قاسم محمد: ظاهرة الحمل على التّوهم في النّحو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 74 (2008): العدد الرابع والسبعون، تاريخ الوصول 10.07.2019
<https://www.majma.org/jo/ojs/index.php/JJaa/article/download/515/114/>
22. الطائي الجياني ابن مالك: ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون. د.ت
23. الطائي الجياني ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة 1982م
24. الطائي الجياني ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. 1990م
25. الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، تح: عبد الفتاح الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر. د.ت
26. المبرد أبو العباس: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. ط: عالم الكتب - بيروت. د.ت
27. الموصلي ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين: شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م

جميع الحقوق محفوظة